مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع المدني
اسم الكاتب: د. امل هندي الخزعلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/60
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ملف المؤتمر السنوي

جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني "العراق انموذجاً"

الدكتورة
امل هندي الخزعلي(*)

ان استحقاقات العمل السياسي في العراق اليوم تستدعي اعادة قراءة بعض المفاهيم والقيم السياسية التي تم التعامل معها سابقاً وفق دراسة معرفية ونظرية فقط دون معايشتها في الممارسة اليومية او السلطوية بصيغة المؤسسة. ومن تلك القيم الديمقراطية- المواطنة. المجتمع المدني.

ان تناولنا لتلك المصطلحات التي تنسب الى فضاء الفكر السياسي الغربي المعاصر والتي اخذت مجالها في حيز التطبيق في المجتمعات الغربية، انما يهدف الى توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بينها من جهة، ومدى مطابقته لطبيعة المجتمع العراقي الزاخر بتكويناته وتشكيلاته المختلفة من جهة اخرى اخذين بنظر الاعتبار كون القيم السياسية المذكورة ليست وصفة جاهزة يمكن وضعها موضع التطبيق عند توفر عناصرها فحسب، بل هي قيم تخضع للصيرورة على وفق الحاجات المجتمعية وتماشياً مع جملة متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

اولاً: الاطار المفاهيمي في ماهيات الديمقراطية – المواطنة – المجتمع المدني

في البدء لابد من تحديد ابرز مفردات عنوان الدراسة للدخول فيما بعد في التفصيل الخاص بها والمتصل بجدلية العلاقة بين الديمقراطية وكل من المواطنة والمجتمع المدني.

١. الديمقراطية: مذهب سياسي ونظام للحكم

تحضى الديمقراطية اليوم باهتمام واسع سواء من حيث كونها اختياراً ايديولوجياً ام نظاماً للحكم، فهي ضرورة من ضرورات العصر وان شرعيتها كما يراها باحث معاصر "الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها"[1].

وعلى الرغم من كثرة التعريفات الخاصة بالديمقراطية، الا انه لا يوجد تعريف مانع وجامع متفق عليه، ويعزى ذلك الى أمرين اولهما: انها مثلت حلماً راود الفلاسفة والمفكرين سواء اكان ذلك في اطار مثلها او قيمتها، وثانيهما: انها وليدة التطور التاريخي لشعوب الارض

(*) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

كلها بحيث استمدت جذورها من تجارب وتراث العصور المختلفة مما اضفى عليها خصوصيات في اطار التصور والتعبير. ولعل في استخدام مصطلحات الديمقراطية اليونانية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الاشتراكية، الشورى الاسلامية، دليل يعكس خصوصيات الامم والشعوب والحضارات والايديولوجيات في فهمهم لهذه المصطلحات من جهة، ويؤكد من جهته اخرى كونها ممارسة قابلة للنمو في ظل ظروفها المجتمعية وتكون-بالتالي-خضعت للتطور والاغناء فكراً وممارسة.

مع ذلك فان الديمقراطية ليست بمفهوم جامد وغامض وانما هي مفهوم تضبطه شروط وتحكمه مبادئ. فالديمقراطية في مدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يعتبر ارادة الشعب مصدراً لسلطة الحكام، كما تشمل كل نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه واختياره الحر لحكامه: "وهي التدبير المنظم للوصول الى قرارات سياسية يستطيع الافراد الحصول على سلطة التقدير بواسطة صراع تنافسي على اصوات الشعب"[2].

وبعدها نظاماً للحكم، تهدف الديمقراطية الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية، أي في علاقة الامر والطاعة اللصيقة بكل مجتمع ومتطلبات فرض النظام ليس عن طريق الغاء السلطة ولكن عن طريق ترتيبها بشكل يتوافق مع حريات الافراد وحقوقهم.

تأسيساً على ذلك لا تزدهر الديمقراطية الا في ظل توفر شرطين اساسيين هما[3]:

- الثقة بالفرد الذي ارتقى الى مرتبة المواطن.
- ترسيخ السلطة الموسساتية المقننة.

وفضلاً عن ذلك فان السلطة السياسية في النظام الديمقراطي لابد ان تمثل الاكثرية من الشعب لكي تعبر عن توافق واراء غالبية الشعب من دون ان تلغى مبدأ اعتبار الانسان غاية في حركة النظام السياسي وهذا ما عبر عنه احد الباحثين بالقول 'انها شرعة تعني في اعماقها احترام الانسان واعتباره غاية لا واسطة"[4].

وينجم عن ايمان الديمقراطية بحرية الفرد احترامها لما يتفرع عن هذا المبدأ من امور اهمها الحق في التعبير والتنظيم والتجمع وحق القضاء العادل النزيه والحق في الحماية من خطر الجوع والفقر، فضلاً عن هذا فانها تتضمن اليه لتداول السلطة يمكن من خلالها تغيير الهيكل الحالي للمجتمع وسياساته تبعاً لارادة الاكثرية.

وتاسيساً على اعتبار النظام الديمقراطي سلطة ترتكز على الارادة الشعبية فلابد من وجود معايير تعد كآلية خاصة بالعملية الديمقراطية يرتكز عليها الحكم ويجعله بالتالي متميزاً عن الانظمة الاخرى، وهذا التمييز من وجهة نظر (روبوت دال) تتحدد بعدة خواص ابرزها[5]:

- اتساع حق المواطنة في المجتمع.
- تمكين المواطن عبر الانتخابات من عزل اعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة عن منصبه.
- التركيز على الصفة التمثيلية والتعددية وتوسيع حرية الاختيار امام الافراد مع تراتبية القواعد القانونية والدستورية.

ولكي تقوم اليمقراطية على ارضية صلبة لابد ان يكون قوامها احترام الحق في الاختلاف والحق في التعبير الديمقراطي الحر، ويأتي التسامح بعد ذلك ليعني تمكين الاقلية السياسية او الدينية او الاثنية من الحضور في المؤسسات الديمقراطية، لا بناء على قوتها العددية وحسب، بل بناء ايضاً على حقها في ان تكون ممثلة تمثيلاً يمكنها من سماع صوتها مع ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مصالحها.

ويبقى المتغير الاهم والمقوم الاسمى هو الايمان الثابت بالخيار الديمقراطي باعتباره الحل الامثل لجميع التناقضات الفكرية والسياسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والايمان الشعبي بان التحول نحو الديمقراطية يمثل توجها ملائما لحاجاته وظروفه لبلورة سياسات اكثر عقلانية، دون ان يعني ذلك تصور اليمقراطية حلاً سحرياً لجميع المشاكل بل لابد ان ينطلق العمل الدؤوب لترسيخ مبادئها لانها تجربة حية وليست نموذجاً نظرياً. وهي في نفس الوقت منهجياً ضرورياً يقتضيه التعايش السلمي بين افراد المجتمع وجماعاته للسيطرة على مصادر العنف ومواجهة اسباب الفتن والحروب الاهلية.

من هنا ينظر البعض الى الديمقراطية على انها ضرورة تاريخية فهي وحدها القادرة على ماسسة وقولبة عملية التحول التاريخي الحضاري الواسع فالتعبير الديمقراطي الحر ولاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام المخالفين هي الشروط الضرورية التي تضمن– او على الاقل تساعد–على تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفاً سلمياً لتفسح المجال بعد ذلك لقيام مؤسسات المجتمع المدني من مجالس منتخبة واحزاب سياسية ونقابات وغيرها من المؤسسات التي توطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع[6].

٢- المواطنة: مسؤولية سياسية

يحتل مفهوم المواطنة حيزاً مهماً في الانشغال الفكري والسياسي باعتباره مدخلاً الى ارساء انظمة الحكم الديمقراطية، واساساً لعملية الاندماج الوطنية، وحجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة فقد اقترن مفهوم المواطنة او ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ باقرار المساواة للبعض او الكثرة من المواطنين على حد توصيف احد البحثين للممارسة الديمقراطية الراهنة.

واذا بحثنا في اصل كلمة مواطن الانكليزية Citizen سنجد انها تنحدر من اصول لاتينية بمعنى الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية، وبهذا المعنى نادت فكرة المواطنة بتحمل كل امرئ لمسؤولية سياسية ودافعت- بالتالي-عن التنظيم الارادي للحياة المجتمعية ضد كل انواع المنطق غير السياسي[7].

اما تاريخ المواطنة فهو تاريخ سعي الانسان من اجل الانصاف والعدل والمساواة وقد كان ذلك قبل ان يستقر مصطلح المواطنة بزمن بعيد مع ذلك ينسب الى الاغريق والرومان الخطوات العملية والاساسية في وضع اسس المواطنة والتأكيد على ضرورة المنافسة من اجل تقلد المناصب العليا واهمية ارساء اسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئاً قيماً ومطلوباً بحد ذاته. فقد تجلت مساهمة الحضارة اليونانية، لاسيما في مدينة اثينا، في ارسائها لمبادئ المواطنة في اطار ممارستها الديمقراطية المباشرة ومن خلال الدعوة الى المساواة والحرية والمطالبة بحقوق الشعب-على وفق تصورها للشعب الذي استبعد الاجانب والرقيق-اما الحضارة الرومانية فقد اعتمدت-رغم ارستقراطيتها-مبادئ مهماً كالمساواة والحرية لاسيما خلال ما سمي بالمرحلة التشريعية التي جرى فيها التأكيد على مسألة الديمقراطية وتحرير الشعوب والافراد المستضعفين.

وقدر للشعوب الغربية ان تستحضر ذلك الخزين التاريخي في نهضتها الحديثة حيث اعتمدت الحضارة الغربية الترابط التاريخي بين الفرد ووجود اقليمي معين كاساس للعضوية فيها مع استثناء من لا تنطبق عليه هذه الشروط من حقوق المواطنة الكاملة.

وتكرس هذا التحديد لمفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم المدينة ومفاهيم السياسة العقلية والوضعية للحكام في طروحات العديد من المفكرين ومنهم (جان لوك) الذي يرى ان "اننا حالما نعيش في المجتمع المدني لنكون مواطنين لابد ان نكتسب صفات المواطنة"[8].

ويمزج (جان لوك روسو) بين السيادة والمواطنة ليقرر ان كل فرد ينتمي الى الامة يملك صفة المواطنة اي انه يسهم في المواطنة ويصبح له الحق في هذه الصفة، الامر الذي يعني ان كل فرد في المجتمع يملك حقاً يعلو على كل قانون وضعي ويفرض على المشرع احترامه وهو حق المواطنة، مع بقاء الفرد جزءاً مكوناً للامة التي هي وحدها صاحبة السلطة العامة[9].اما (توماس هوبز) فيخرج عن هذا السياق عندما يعتبر المواطنة هي الصفة التي تكتسب من خلال الانتماء لمجموعة من الناس من ذوي الارادات المختلفة، ويتميز بالتالي عن مصطلح الرعية الذي يطلق على

افراد الدولة فقط حين يصح الفرد عضواً في دولة ما[10].

بهذه الرؤية لا يشترط هوبز وجود السلطة او ارادة مركزية لاكتساب حقوق المواطنة، مع ذلك يبقى مفهوم المواطنة باعتبارها انتماء للامة وارتباطه بكيان سياسي هو الفهم الشائع وهذا ما تكرس في اغلب الموسوعات الفكرية التي تطرقت لتعريف المفهوم.

فالمواطنة حسب موسوعة كلير هي "اكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"[11]، وفي موسوعة دائرة المعارف البريطانية تعتبر المواطنة "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تنتجه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة"[12].

ولم تغفل تلك الموسوعات وغيرها في اطار تحديدها لعلاقة المواطن بالدولة، ما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، اذ تسبغ المواطنة على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة والاشتراك في تسيير امور المجتمع تسييراً مباشراً او غير مباشر، كما انها تخلق تضامناً في اداء بعض الواجبات كالدفاع عن البلد ودفع الضرائب.

لاشك ان تلك الحقوق والواجبات تكون مرتبطة او منبثقة من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي اليه الشخص، ومع ذلك لابد من التمييز بين مفهومي (الجنسية والمواطنة) حيث يختلط الامر لدى البعض ولا يفرقوا بين المصطلحين وهذا ما يتلفت اليه (آلن تورين) عندما يؤكد ان الجنسية تدل على انتماء المرء الى دولة قومية وتخلق تضامناً في اداء الواجبات، بينما تمنح المواطنة حقوقاً سياسية، وعلى ذلك لا تعود المواطنة قابلة للتماهي مع الوعي القومي بل هي فكرة تنادي بتحمل كل امرئ لمسؤولية سياسية، وما تستوجبه المواطنة ليس وجود دولة كلية القدرة، بل وجود مجتمع قومي اي "ترابط شديد بين المجتمع المدني والنظام السياسي والدولة"[13].

تساوقاً مع هذه الرؤية اصبحت المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون متباعدة اصلاً وتوفر لهم مصدراً لوحدة طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة الى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، اي انها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم، فهي اذن هوية وتعبير عن انتماء الى مجتمع سياسي وهي صفة تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن ويترتب عليها ان تكون للمواطن حقوق سياسية تضمنها المشاركة السياسة الفعالة.

وهناك من يوسع مفهوم المواطنة لتتعدى جانبها السياسي وضمانات المشاركة السياسية لتشمل الحد الادنى من الحقوق الاقتصادية التي تمكن المواطنين من التعبير عن

جامعة بغداد
مكتبة العلوم السياسية

رأيهم ومصالحهم بحرية، واهمية البعد الاقتصادي للمواطنة ينبع بلاشك من ضرورة تمتع المواطن بحد ادنى من الحقوق الاقتصادية حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة للقدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالانصاف وربما تتحول المواطنة في المستقبل-بحسب احد الباحثين-لتتجاوز الولاء للدولة لتصبح هي ملكية الدولة اي يصبح المواطن الشريك الثاني في الدولة[14].

هكذا تتعدد تعاريف المواطنة وتتشعب، ويتداخل المفهوم مع مفاهيم اخرى كالوطنية والجنسية والرعية، ويعزى ذلك الى كون المواطنة مصطلح سياسي متحرك في صيرورة تاريخية مستمرة الامر الذي يترتب عليه صعوبة اعطاء تعريف لمفهوم يتطور بتطور المجتمعات.

وتجاوزاً لتلك الصعوبة يتجه البعض الى تعريف المواطنة من خلال تحديد اهم مقوماتها:[15].

أ. المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الاخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ب. من اجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون ان يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع اعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن الانتماء القومي او الطبقة الاجتماعية او العرق او الثقافة او اي وجه من اوجه التنوع بين الافراد.

ج. على القانون ان يقدم الضمانات لمنع اي تعديات على الحقوق المدنية والساسية، وعليه ايضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية ليتحقق الانصاف، كما ينبغي على القانون ان يمكن الافراد من المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمع الذي ينتمون اليه.

واجمالاً يمكن القول ان مفهوم المواطنة مثل مفهوم الديمقراطية المعاصرة مفهوم يتطلب وجوده اقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف ادوات وآليات تضمن تطبيقه على ارض الواقع. واذا كان من المقبول ان تكون هناك بعض المرونة في التعبير عن هذه المتطلبات من دولة الى اخرى ومن زمن الى اخر، من اجل الاخذ في الاعتبار قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجربة الدول السياسية والتدرج في التطبيق، الا ان تلك المرونة لا يجوز ان تصل الى حد الاخلال بمتطلبات مراعاة مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي الديمقراطي المعاصر وما تم الاتفاق عليه من عناصر ومقومات مشتركة لابد من توافرها في مفهوم المواطنة.

٣. المجتمع المدني: همزة وصل بين المجتمع والمواطن

المجتمع المدني هو اولاً وقبل كل شيء مجتمع المدينة، والمدنية سكان مقيمون وهي ايضاً نظام سياسي يقوم على مشاركة اعضائها في تدبير شؤونها وذلك بواسطة الكلام والمنطق[16] هكذا كانت المدينة وتدبيرها السياسية عنصران متلازمان في المفهوم اليوناني City والذي اشتق منه هذا المفهوم.

وفي الادبيات العالمية والمحلية تتعدد اليوم المصطلحات والتسميات التي تطلق على المجتمع المدني ومنها: المنظمات غير الحكومية، او غير الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخيري او التطوعي، جمعيات النفع العام. القطاع الثالث لـ(الاول الحكومي والاخر الخاص)، الجمعيات الاهلية.

وتطلق تلك التسميات على مساحة النشاط الاجتماعي والممارسات العامة الفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاع الحكومي وقطاع الاعمال، والموجهة للصالح العام[17].وتم احياء هذا المفهوم فكرة وممارسة في عصر التنوير واستخدم لاول مرة في عام ١٥٩٤ كمرادف لكلمة مجتمع محلي وليشير الى مجموعة الناس الذين يسكون المدن، واصبح المفهوم ينسب الى فضاء الحضارة الاوروبية الحديثة وتحديداً الى دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي والعلماني. ثم اخذ معنى اكثر تخصصاً في الاعمال الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي، فكان المجتمع المدني مرادفاً للمجتمع المتحضر الذي لا تحكمه دولة استبدادية، وطبائع واخلاق الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي ينعدم فيه الامن والاخلاق.

وجاءات كتابات هيجل في القرن التاسع عشر لتجعل المفهوم اكثر تحديداً لاسيما في كتابه (فلسفة الحق) الصادر عام ١٨٢١، فالمجتمع المدني اخذ معنى مرتبطاً بالدولة وان كان نوعاً ما مختلفاً عنها، فبالنسبة لهيجل المجتمع المدني جزء من الحياة الاخلاقية المكونة من ثلاثة عناصر هي الاسرة والمجتمع المدني والدولة.

واضاف الماركسيون بعداً جديداً للموضوع، فنظر ماركس الى المجتمع المدني بوصفه الاساس الواقعي للدولة وفضاءً للتناقض والصراع، ليس الاقتصادي كما يرى هيجل، بل السياسي والطبقي ايضا[18].

وفي فترة لاحقة شكل المجتمع المدني مع الدولة ما عرف بالمنظومة السياسية او ما يسميها (انطونيو غرامشي) الدولة الموسعة لتعبر عن منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي، فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع باحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة[19].

هكذا انتقل المجتمع المدني من مرحلة الى اخرى وفي كل واقع ينضوي تحته المفهوم ستكون هناك شروط تتمثل بوجود فرد ومجتمع ودولة.

لقد ادت التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني الى ظهور تعاريف عديدة، فهناك التعريف الذي درج عليه الفلاسفة الاخلاقيون والذي جعلوه مؤشراً رئيسياً للتطور من حالة الطبيعة الى حالة الحضارة فوصف المجتمع المدني بانه "كل تجمع بشري انتقل وخرج من حالة الطبيعة النظرية الى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي"[20] ويكتسب الفرد استناداً الى هذا التعريف بناء على انتسابه الى المجتمع المدني حقوقاً قانونية للملكية والممتلكات والامن ولان خروج الانسان من حالة الطبيعة كان عبر التنظيم السياسي. اصبح المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً الذي يعبر عن كل لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع المدني والدولة معاً.

غير ان استناد هذا التعريف الى نظرية العقد الاجتماعي يبعله موضع انتقاد باعتباره لا يتماشى مع واقع المجتمع المدني حالياً. ولانه اعتمد نظرية تقوم على اساس افتراضي لم تثبته الوقائع المادية، هذا فضلاً على انه ينصب على فكرة قيام المجتمع السياسي بتنازل المحكومين عن جزء من حقوقهم للحكام مقابل حماية حرياتهم وحقوقهم[21].

من هنا قدمت تعريفات اخرى فعرفه البعض على انه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملاء المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف"[22].

وفقاً لهذا التعريف ينظر الى المجتمع المدني باعتباره المرحلة المتوسطة بين الرابطة الاسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة وبين الدولة الممثلة للمصلحة العامة، فالمسافة بين الاسرة والدولة مساحة واسعة بل ومخيفة-بحسب البعض-ويمكن ملؤها بمكونات المجتمع المدني عن طريق ايجاد الممكنات القادرة على حماية الفرد من سلطان وطغيان الحكومة بل وحماية حقوق المواطن من عنت المجتمع واستبداد الاكثرية واستهتار الدكتاتوريات بشتى الوانها[23].

وعلى نحو اجرائي يعرف احد الباحثين المجتمع المدني فيصفه بـ(جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومثال ذلك الاحزاب، ومنها اغراض نقابية

كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات اعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية"[24].

يمكن من خلال ما تقدم ذكر اهم خصائص واركان المجتمع المدني على الوجه الاتي:

١. ان المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية الى حد ما والتي تترجم في بعض البلدان على شكل نظام اساس وتاسيس قانوني.

٢. يتمثل المجتمع المدني بالمنظمات الخاصة بمعنى انها منفصلة مؤسسياً عن الحكومة وتشكل مؤسسات خاصة في بنيتها الاساسية.

٣. انها منظمات غير ربحية اي لا توزع ارباحاً

٤. منظمات حاكمة لنفسها.

٥. منظمات المجتمع المدني منظمات تطوعية.

وهكذا نخلص الى القول ان المجتمع المدني تعبير جوهري عن حفيفة التغيير في المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً لتعبر عن نفسها سياسياً في صيغة تنظمات تقع بين الفرد والدولة وتعمل على الحد من سلطات الدولة لصالح الافراد وحقوقهم وهي تنظيمات تطوعية حرة تملا المجال العام بين الاثنين لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تتجسد في التآخي والاحترام والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف وتشمل هذه التنظمات الجمعيات. النقابات، الاحزاب، الاندية، التعاونيات، اي انها تشمل كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي او ارثي.

ثانياً: حدود وطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة

لقد اصبح معروفاً ان الديمقراطية عملية نسبية، وعملية تاريخية متدرجة تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف وادارة اوجه الاختلاف سلمياً تعبيراً عن اجماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الادنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع الموطنين من دون استثناء.

لذلك لا نتوقع خلقها اليوم في العراق خلقاً مفاجئاً، كما لايمكن تصورها صيغة جاهزة لا تحتاج الا الى وضعها موضع التطبيق، بل تحتاج الديمقراطية لكي تنشأ وتتجسد وتنمو الى وعاء حضاري، واستعداد عقلي، ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده

احترام عقل وحرية وكرامة الانسان على صعيد المعايير القيمية، وعلى صعيد النشاط الانساني المتعدد الوجوه.

ولا ينبغي النظر الى المسألة الديمقراطية من امكانية ارساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع، بل من ضرورة ارساء اسسها وافراز الياتها والعمل بها بوصفها الاطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة. اي لابد ان تحتل المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الدمقراطية ولابد ان ينبع تعريف الموطنة نفسه من الطريقة التي يمنح فيها النظام الديمقراطي حقوق المواطنة للجميع.

ان انسان هذا العصر لم يعد مجرد فرد في رعية، بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية وفي مقدمتها الحق في اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم، فضلاً عن حق التفكير والتعبير والاجتماع وتكوين الاحزاب.

على هذا الاساس فان الحد الادنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهريين: اولهما، زوال وجود مظاهر حكم الفرد او القلة من الناس وتحرير الدولة من التعبية للحكام وذلك باعتبار الشعب مصدراً للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي ومن خلال ضمان مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع، وثانيهما، اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد فيهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية كما تتوفر ضمانات وامكانيات ممارسة كل مواطن الحق في المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة[25].

بالمقابل يصبح خلق روح المواطنة والانتماء الى الدولة من اهم العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية وتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي، فليس هناك ديمقراطية بدون وعي بالانتماء الى جماعة سياسية.. الى امة في معظم الاحيان[26]، ووفق هذه الرؤية تتجسد المواطنة وتتجلى في الديمقراطية كشكل شبه حصري ومفتوح على التعديل والتطور، وتصبح الديمقراطية آلية للارتقاء الفردي والمجتمعي الى المواطنة ويعبر احد الباحثين عن ذلك المعنى بالقول "في اطار المواطنة-على مقتضى الديمقراطية-يتراجع الخوف على الجماعات المكونة على اختلاف تمايزاتها الثقافية، اي يكف الاخر عن ان يكون استفزازاً للهوية المحفوفة بالحرية"[27].

ان هذا التحليل لجدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة انما ينطلق من النظر الى المواطنة على انها هوية مشتركة تعمل على اندماج جماعات متباعدة اصلاً في مجتمع ما وتوفر لهم مصدراً لوحدة طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة الى الاهتمام بالتكوين

السياسي للجماعة وتناقضاته، اي انها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة عموم المواطنين في حق تقرير مصيرهم.

ولعل تلك الجدلية تتجلى بشكل واضح في مجتمع الفسيفساء العراقي المتنوع ويصبح مبدأ المواطنة والعمل به هو حجر الزاوية في عملية التحول الديمقراطي الراهن، فاقرار هذا المبدأ وتطبيقه يساعد ويساهم في تحويل اوجه الاختلاف الديني والمذهبي والعرقي والقبلي والمناطقي الذي يزخر به العراق الى تنوع داخل الوطن الواحد يغني المجتمع ويثري الدولة، بدل اعتماد التوافقية والمحاصصة الطائفية والقومية التي تعمل على ترسيخ تلك التنوعات وقد تخلق ازمة هوية داخل المجتمع العراقي.

ويمكننا تلمس ابعاداً عديدة للعلاقة بين الديمقراطية والمواطنة اهمها:

١. البعد القانوني:

اذا كانت اهم خصائص الديمقراطية المعاصرة كونها ديمقراطية دستورية، فهذا يعني انها ممارسة مقيدة يمارس فيه الشعب سلطاته بموجب دستور تقيده ثوابت المجتمع وتضبطه مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها، ويرتكز الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ اساسية هي:

- لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب والشعب مصدر السلطات: فلا تتماهى الديمقراطية بسلطة زعيم او حزب شعبي ولا بسلطة القضاة، بل تقوم على قوة واستقلالية النظام السياسي (Political Systeme) الذي تتمثل فه مصالح وطلبات العدد الاكبر الممكن من القوى المجتمعية الفاعلة فحرارة الحركات والايديولوجيات تمتزج ضمن الديمقراطية ببرودة القواعد القانونية" على حد تعبير الن توريين[28].

ولكن اقرار مبدأ لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب لا يكفل في حد ذاته تطبيق الديمقراطية، بل ينبغي ان يترجم الى احكام في صلب الدستور وان تتحول تلك الاحكام الى قوانين تنبثق عنها مؤسسات تكفل وضع هذا المبدأ موضع التطبيق، ويتمثل الضمان الاساس لذلك بتحديد اختصاصات كل مسؤول عن ممارسة سلطة من السلطات الثلاثة فضلاً عن انتخاب كل من يتولى سلطة تشريعية او تنفيذية لفترة محددة تأكيداً لمبدأ الشعب مصدر السلطات.

والتسليم بالمبدأ الاخير يقتضي ان يكون الدستور نفسه من وضع جمعية تاسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً ونزيهاً يحق ان يشترك فيها-انتخاباً وترشحياً-كل البالغين والراشدين ممن يتحلون بصفة المواطنة اي كل الذين يحملون جنسية الدولة من دون تمييز بسبب الدين او المذهب او العرق او الجنس.

• سيادة احكام القانون والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات:

ان الدولة القانونية هي الاطار الذي يمكن من خلاله ان نتحقق المثل العليا للديمقراطية، فالدولة بمؤسساتها ومصالحها وهيئاتها اذا ما شيدت على اسس قانونية ولمصلحة المواطن، فانها تكون دولة ديمقراطية ومن اجل تجسيد المواطنة على ارض الواقع على القانون ان يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع اعضاء في المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن أي درجة من درجات التنوع بين الافراد والجماعات كما على القانون ان يمكن الافراد من ان يشاركوا بفعالية في اتحاد القرارات التي تؤثر في حياتهم وان يفسح لهم المجال للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية[29].

ويرى احد الباحثين ان التعبير عن المساواة بين الافراد يستوجب العمل بمبدأين هما مبدأ المساواة ومبدأ المواطنة. حيث يكون التعبير العملي عن قبول المساواة هو احترام الانسان وحماية حقوقه الاساسية بينما يكون التعبير عن مبدأ المواطنة عن طريق التسليم بحقوقها لكل اعضاء المجتمع وتمكين المواطن من ممارسة حقوقه على قدم المساواة بموجب القانون ويكون ضمان الحقوق والحريات دستورياً وقضائياً وقانونياً ومجتمعياً من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان[30].

• تداول السلطة:

ان بناء مجتمع متقدم ومتحضر يقتضي ان يتم تداول السلطة سلمياً بشكل دوري ووفق انتخابات دورية عامة وحرة ونزيهة تحت اشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والافساد والتضليل في العملية الانتخابية. فبناء المجتمع يأتي من خلال ممارسة سياسية قائمة على الانتخابات الحرة والنزيهة التي تتضمن التنوع السياسي والايديولوجي كي تتيح المنافسة السلمية بين الاحزاب والقوى الاجتماعية المختلفة، وتوفر ضمانات دستورية حقيقية لامكانية تداول السلطة وقيادتها باساليب شرعية مقبولة من قبل اغلبية اعضاء المجتمع.

ويطرح بعض الباحثون موضوع التداول والتبادل كقيمة متحضرة، ومعاصرة للممارسة السياسة في العراق الجديد باعتبارها قيمة سياسية غابت عن حياة المجتمع العراقي على مستوى السلطة السياسية فمعظم السلطات التي تعاقبت على حكم العراق وبالذات سلطة النظام السابق قد مارست القوة وتجاهلت العمل ضمن الاطر المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية الامر الذي ادى الى خلق فراغاً مؤسساتياً، اذ ان نمو سلطة الادارة على حساب اجهزة العمل السياسي قد ادى الى شخصنة السلطة واصبحت مناقشتها ومعارضتها بمثابة الاتهام بمعارضة

الرئيس او السلطة السياسية في الدولة، فمصلحة الدولة تمثلت في مصلحة الحاكم او الحزب[31].

ومن اجل تجاوز الماضي لابد ان تقوم حرية الشعب العراقي على وفق قدرته على اختيار حكامه فالشرط الجوهري للسلطة هو ان لا تكون دائمة لان دوامها سيوقف اهتمامها بالاحتياجات العامة للشعب ويجعل تفكيرها منصباً على سعادة اولئك الذين يمارسونها، بينما تعيش الحكومة المسؤولة دوماً تحت تأثير هزيمتها في الانتخابات مما يضطرها الى ارضاء رغبات الشعب وحاجاته.

٢. البعد السياسي:

تقوم الديمقراطية اساساً على المشاركة السياسية الواسعة عبر المؤسسات السياسية وعلى اساس التنافس. من هذا المنطلق اصبحت المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية التي تهدف الى تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، او التأثير فيها، لذلك يوصف النظام الديمقراطي بانه النظام الذي يسمح باوسع مشاركة من جانب المواطنين بصورة مباشرة او غير مباشرة.

تكون المشاركة اكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفاً الى تأسيس حياة ديمقراطية داخلية اكثر عوض ان يكون هدفه من اللجوء الى الاقتراع العام السعي للحصول على الشرعية الدولية عن طريق تقديم البرهان للمجموعة الدولية على انه يتصرف وفقاً لقواعد ديمقراطية بتبنيه مبدأ الانتخابات وعمله وفق استحقاقاتها[32].

ويبدو ان الايمان بعلاج النظام الديمقراطي قد تزعزع في العقود الاخيرة، ويعزو احد الباحثين ذلك الى عدم كفاية نقل المؤسسات الديمقراطية والياتها من اجل الحصول على نظام ديمقراطي وانما ينبغي اكثر من ذلك تطوير القواعد الفاعلة لذلك النظام كالسلوك السياسي والقواعد الخاصة بالمشاركة السياسية وطريقة اتخاذ القرارات "بكلمة اخرى ان ما ينقص النظام الديمقراطي هو فضيلة المواطنة التي كان فلاسفة الاغريق قد طوروها بشكل واسع والتي يفتقدها الانسان حاليا"[33].

ان افتقاد روح المواطنة ومضامينها الاساسية المتمثلة بعزوف المواطنين عن ممارسة احد ابعاد المشاركة، او كل ابعادها بشكل جزئي او كلي، اصبح يمثل اشكالية حتى في الدول التي قطعت اشواطاً كبيرة في مجال العمل الديمقراطي كبريطانيا وفرنسا، الامر الذي دفع بحكومات تلك الدول للقيام بحملات قومية لجعل مادة المواطنة جزءاً من المقررات الدراسية مع وضع برنامج خاص يؤكد على المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية والمعرفة السياسية والمشاركة المجتمعية[34].

وفي المجتمعات العربية بعد غياب ثقافة ديمقراطية سائدة في

جامعة بغداد
... العلوم السياسية

الواقع العربي من الاسباب التي تدفع الفرد او المجموعة الى عدم المشاركة الواعية سواء كمرشح للانتخابات او كمنتخب، ولا ينفي ذلك وجود اسباب اخرى لعدم المشاركة، اذ يسود احساس لدى غير المشارك ان التعويضات التي يحصل عليها من مشاركته تكون غير ذات قيمة وان الاهداف المعلنة غير جديدة ولن تؤدي الى تغيير الاوضاع[35].

اما في الوضع العراقي الراهن فيمكن ان تكون الحياة السياسية المضطربة عائقاً امام المشاركة السياسية ويرى بعض المواطنين ان تلك الاوضاع تجعل المشاركة غير فعالة بل وسلبية لانها لا تساعد الا على تزكية الاوضاع القائمة ويعارض الباحثون في حقل العلوم السياسية تلك الرؤية ويؤكدون بالمقابل انه كلما كانت الحياة السياسية اكثر اضطراباً ادى ذلك الى فرض نظام انتخابي اكثر تنافساً على اساس ان النظام الانتخابي قد نظم اصلاً من اجل تحرير الفرد وتحرير ممارسته وتعبيره عن المشاعر العدوانية مهما كانت اصولها[36]، بل تحوير هذه العدوانية من عدوانية سلبية الى عدوانية ايجابية وفي مثل هذه الحالات تكون المشاركة السياسية اكثر حيوية اذ يعتقد المشاركون انهم يستطيعون تحقيق تغييرات كثيرة بمشاركتهم، اما عدم مشاركتهم فقد تؤدي الى التفريط باهداف يكون تحقيقها ممكناً وهذا ما يجعل المشاركة حية ومثمرة.

٣. البعد الثقافي:

يتجسد البعد الثقافي في جدلية العلاقة بين المواطنة والديمقراطية من كونهما وسيلتين لدمج وصهر العناصر المتعددة لغوياً وثقافياً وقومياً في بوتقة واحدة وخلق ولاء مستحدث للدولة على انقاض هذه الولاءات الفرعية فالديمقراطية تجعل الناس يتجاوزون حدود انتماءاتهم ومشاعرهم لبناء مجتمع الدولة الذي ينتمون اليه ويرفعون له مشاعر الولاء، مما يعني انها تشكل اساساً للوحدة الوطنية ومنطلق للعيش الحضاري المتكامل بين مختلف الكيانات الاجتماعية. اما المواطنة فهي تجاوز روابط الدم والقرابة الى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته وتجعل السياسة موضوعاً لمشاركة عموم المواطنين في تقرير مصيرهم، فهي "تخرج الطوائف والاقليات من نطاق الولاء الضيق الى افق ارحب واوسع فيشعر كل فرد في الجماعة وكل فريق بان له دور اساس في عملية اتخاذ القرار"[37].

ويعني ذلك ان المجتمعات التي تتنوع تكويناتها الاجتماعية تقتضي ديمقراطية ناضجة يمكنها ان تعني بالبعد الثقافي وما يقترن به من متنوعات اجتماعية وفكرية، وتأسيساً على ذلك تأتي الدعوة الى تبني العراق-المتنوع سياسياً وقومياً ودينياً-هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على اساس معيار سياسي هو معيار المواطنة[38]، مع

التأكيد على ان اعتماد الهوية الوطنية وعلويتها على ماسواها من الهويات الاخرى، لا يلغي او يقصي او يتجاهل الهويات الاخرى القومية والدينية والعشائرية والمذهبية، انما ستتميز الهوية الوطنية عن الهويات الاخرى جميعاً بكونها هوية سياسية وغيرها هويات غير سياسية.

ان ترسيخ تلك الرؤية وانتشارها سيعتمد بالتأكيد على صيرورة الناس الثقافية والنفسية المطلوبة لتحريرهم من الانتماءات المتعارضة، فالوضع العراقي الراهن يستدعي اكثر من أي وقت اخر سيادة ثقافة ديمقراطية او وعي ديمقراطي يجعل اختلاف الاخر مالوفاً ومقبولاً بعد ان ظل غريباً ومريباً، واشاعة ثقافة المساهمة بدلاً من ثقافة الخضوع والاذعان.

ثالثاً: حدود وطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني:

ان ما تشهده الساحة العراقية حالياً من دعوة صريحة لتفعيل دور المجتمع المدني ولانشاء المؤسسات والمنظمات المعبرة عنه، الى جانب تكوين العديد من المنظمات غير الحكومية في اكثر من مجال وتخصص انما يعبر عن حضور هذا المفهوم لدى النخب الثقافية والباحثين، الامر الذي تجاوزت فيه الدعوة الى المجتمع المدني مستواها النظري واصبحت تقدم كاداة عملية من ادوات التحول الديمقراطي.

في نفس الوقت فرض اتساع استخدام المفهوم اشكاليات عديدة كان ابرزها اشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فكان الجدال المثار بهذا الخصوص هل يصنع المجتمع المدني الديمقراطية، باعتبار ان المنظمات غير الحكومية التي يحتويها ستعمل بوصفها وسيطاً بين المواطن والدولة، ام ان الديمقراطية هي الشرط والاساس السياسي لوجود وتطور مؤسسات المجتمع المدني من احزاب ونقابات وجمعيات؟

ان الاجابة عن تلك الاسئلة تقتضي التأكيد على جوهر كلا المفهومين. فدور منظمات المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم، فضلاً عن دورها في نشر الثقافة وخلق المبادرة الذاتية والتأكيد على ارادة المواطنين في الفعل التاريخي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة.

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في عملية التحول الديمقراطي سواء كان ذلك من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة والمانعة لانتكاسته او المساهمة في احداث هذا التحول، كما يمكن ان يكون هناك دور مهم للمجتمع المدني

يتمثل في حماية الحقوق والحريات اذا ما تسلطت الدولة، فهو يعمل على تحصين الافراد ضد سطوة الدولة ومن جهة اخرى يحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة[39].

على هذا النحو يراد للمجتمع المدني ان يقوم بادوار اساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات مع تعزيز القيم الديمقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجموعات المتناحرة في الاصل، هذا فضلاً عن نشر المعلومات والمساهمة في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي ونظم المعلومات بما يؤدي الى تجاوز مرحلة الجمود وتوسيع افاق المشاركة المجتمعية.

وتتجلى الديمقراطية هنا في كونها اطار لممارسة الانسان حقوق المواطنة ومن جملتها الحق في انشاء مؤسسات المجتمع المدني، فالتعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام المخالفين هي الشروط الضرورية التي تضمن تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول السياسي تصريفاً سلمياً، لتفسح المجال -بالتالي- لقيام مؤسسات المجتمع المدني من احزاب وجمعيات ونقابات تؤمن الصراع والتحول داخل المجتمع.

واذا كانت الديمقراطية تقتضي تعزيز المشاركة في صنع القرار فان ذلك لا يتم الا من خلال اعتماد اليات واقرار مبادئ اهمها مبدأ هيمنة التنظيمات العصرية على التنظيمات التقليدية لكي تعبر المنوعات القومية والدينية والسياسية عن مصالحها ومطالبها ومطامحها من خلال هذه التنظيمات تنظيمات المجتمع المدني وليس عن طريق تنظيمات تقليدية قومية او عشائرية او عنصرية، مع احتفاظ هذه المكونات التقليدية بالحق في ان تعبر عن مصالحها بوصفها مكونات ذات منظومات اجتماعية وليست سياسية.

بذلك تبدو الصلة واضحة واضحة ومنطقية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للادارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة او المصالح المتضاربة، ومن ثم فان الاساس المعياري للمجتمع المدني هو الاساس المعياري نفسه للديمقراطية أي يصبح من غير المتصور تطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني وقيامها بدور فاعل الا في ظل نظام ديمقراطي، وبالمقابل من غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني، فاركان العملية الديمقراطية تتكامل بتلك المؤسسات باعتبارها قنوات للمشاركة السياسية.

بهذا الشكل يمكن تصور صيغة العلاقة الطردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها انه متى ما ترسخت اسس الديمقراطية

تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، أي انها ستنفصل عن دورها وتصبح عديمة الفائدة، "فليست مؤسسات المجتمع المدني احدى علائم الديمقراطية فحسب، وانما هي تشكل الدعائم الاساسية للديمقراطية ايضا، فلا ممارسة ديمقراطية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط"[40].

ويقودنا هذا الحديث عن الديمقراطية والمجتمع المدني، الى الحديث عن طبيعة منظمات المجتمع المدني وظروف نشوئها في العراق وطبيعة علاقتها بالدولة سواء كانت علاقة توازن او تسيد او خضوع.

ويقتضي ذلك العودة الى بدايات نشوء الدولة العراقية الحديثة التي انبثقت في بدايات القرن العشرين في ظل الاحتلال البريطاني، حيث سادت الايديولوجيا العربية الليبرالية بسيادة الدولة العراقية وارتكز النظام السياسي الملكي البرلماني اجتماعياً على ثلاثة عناصر اساسية: الاسرة الهاشمية، الضباط الشريفيون، الشريحة العليا من الطبقات المالكة تجار-ملاك-اشراف، ويتم تثبيته بوسائل انتخابية حديثة، اصبح ممثلوا العناصر الثلاثة قادتها الاساس وانصهرت النخب الحاكمة في ذلك الوقت في الطبقات التقليدية التي احكمت اقصاء الطبقات الحديثة عن المشاركة.

ولم يفلح النظام السياسي في الاستجابة للتغيرات المجتمعية التي ادت الى ضمور الطبقات التقليدية القديمة وصعود الطبقات الوسطى، حيث برزت هذه الاخيرة بنمو الدولة المركزية من حيث المؤسسة العسكرية والادارة والخدمات وتطور الانتاج في ميدان الاقتصاد ونمو واردات الدولة بعد مناصفة ارباح النفط مع الشركات الاجنبية عام ١٩٥٢[41].

ونتيجة لعدم استيعاب التغيير الذي طال البنى الاجتماعية وعدم استيعاب الطبقات الجديدة او السماح لها بالاندماج في مؤسسات الدولة، ظهرت مجموعة من الاحزاب السرية والجمعيات التي استوعبت الطبقات المثقفة مضافاً اليها الضباط القادمين من لطبقة الوسطى الناشئة واودى تحالف القوى الجديدة بالنظام الملكي الذي لم يتمكن من قراءة التغيير الحاصل بشكل صحيح[42].

وجاء الحكم العسكري ليمسك بزمام الامور في البلد الذي كان يشهد بوادر تطورات اقتصادية واجتماعية في سياقها التاريخي الطبيعي، وارتكز الحكم في شرعيته هذه المرة على ارادة الشعب وارادة الثورة ناقلاً دور السيادة من الدين/الملك الى الامة/الزعيم على اساس ايديولوجيا قوامها النزعة القومية العراقية او العروبية، ولم يقترن الحكم الجديد باي تدعيم مؤسساتي للارادة الشعبية او التفويض الشعبي، برلمان او مجلس الامة، بل على العكس من ذلك تمثلت الفترة الثورية بازالة مؤسسات التمثيل

الحديثة مما ادى الى حصر احتكار السلطة بيد السلطة التنفيذية الخاضعة للعسكر[43].

واستمرت هذه الظاهرة بعد عام ١٩٦٨ واستمر تغيب المشاركة السياسة ومرت الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٩٠ بثلاثة اطوار متميزة[44]:

- طور التعددية القائمة في الواقع ١٩٦٨-١٩٧٩.
- طور فرض نظام الحزب الواحد ١٩٧٩-١٩٨٨.
- ازمة النظام الواحدي ١٩٨٨-١٩٩٠.

وكان الانتقال من فترة الى اخرى يتميز بمميزات خاصة ويتم بفعل عوامل متشابكة اقتصادية وسياسية وايديولوجية وتنظيمية بالغة التشابك.

هكذا كانت مسيرة المجتمع المدني في العراق متواضعة ومتعثرة، فالمؤسسات المدنية من نقابات واتحادات وجميعات مورست بمجرد المسميات دون ان تتمكن من ان تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية ودون ان تؤدي دورها المنشود في العملية السياسية بسبب تأثيرات الدولة المباشرة وفرضها حالة من الاقصاء والتهميش تارة، والتبعية وموالاة السلطة والعمل من اجلها تارة اخرى.

وفي ظل واقع التغيير الجديد وتزايد الوعي بمفهوم المواطنة والديمقراطية يامل الكثيرون من الدولة الجديدة ان لا تكرر ما حصل في الممارسات السابقة بل تسعى الى تمهيد الطريق لاقامة مؤسسات مدنية فاعلة، لا سيما وان استحقاقات العمل الديمقراطي تقتضي وجود مجتمع مدني فاعل ورأي عام مستنير يمكنه المساهمة في تنشيط الفعالية الاجتماعية والثقافية على مستوى المؤسسات غير الحكومية والجهات الحاضنة لحقوق الانسان والقطاعات المهنية واتحادات الطلبة والجميعات الانسانية.

ان تحقيق ذلك الهدف يقتضي وضع استراتيجية تؤدي الى ظهور منظمات فعالة، وتنسجم في نفس الوقت مع الظروف القائمة في المجتمع المدني، وتتركز اهم اسس هذه الاستراتيجية في التالي:

- سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن أي قيود تحد من حركتها وفاعليتها واستقلاليتها، ومن الضروري ان تسهم هذه المنظمات في صوغ ومناقشة تلك القوانين.
- تعزيز دور المؤسسات والتنظيمات المدنية في سياق الممارسة الديمقراطية، ويعتمد ذلك بدرجة اساسية على تهيئة الاجواء والمناخ المناسب لدورها الوظيفي في مسيرة التحول الديمقراطي، أي عبر تعميم الثقافة المدنية ومنع تدخل الدولة في تنظيم

وتوجيه تلك التنظيمات والمؤسسات فضلاً من توفير حرية التعبير عن الرأي وضمان الحرية الفكرية واحترام الرأي الاخر.

- على المنظمات غير الحكومية ان تطبق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ودورية رئاسة التنظيم وتفعيل الممارسات الديمقراطية التي تنادي بها والتعاون مع المنظمات الاخرى لتحقيق اهدافها.
- من المفيد ان تعمل تلك المؤسسات على تكثيف الاعمال والنشاطات التي تزيد من اعتماد المجتمع والحكومة على خدمتها، وزيادة ثقة المجتمع في حسن ادارة واداء مؤسسات المجتمع المدني حتى يزيد انتشارها وتاثيرها في المجتمع باكمله بدلاً من جعلها اداة لزيادة التشرذم السياسي او الاجتماعي[45].
- ان تنشيط المجتمع المدني يعني بث مزيد من روح المسؤولية عند الافراد تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة (بوصفها مركز تكثيف القرار المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الاهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني اعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة.
- ان حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني، سواء كان ذلك التطوير بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية او باي شكل اخر، وعدم جواز التدخل الحكومي في ذلك الحق الذي نصت علي الفقرة ب/م٢٠ من قانون ادارة الدولة العراقية يجب ان لا تجعل تلك المؤسسات بعيدة عن الرقيب الوطني السيادي منعاً لخطورة انفلات الداخل نحو الخارج وتدخل الخارج بالشؤون الداخلية، فلابد من تحديد الية رقابة سيادية على مثل ذلك التعاون[46].

ان اقامة مؤسسات المجتمع المدني وفقاً لهذه الاستراتيجية ليست مستحيلة لكنها قد تكون صعبة في ظل الظروف والتأثيرات التي يمر بها العراق. ولكن متى ما انشأت الدولة العراقية على اساس ديمقراطي برلماني دستوري، ومتى ما تجذرت حقوق المواطنة وتعمق الشعور بالانتماء الى الارض والوطن، ومتى ما منحت الصفة القانونية الشرعية للمنظمات غير الحكومية لتقوم بعملها وتستمر فيه، امكن حينها ان تتحول مؤسسات المجتمع المدني تدريجياً الى ممارسات مدنية قادرة على تحقيق مصالح الافراد المنتمين اليها،

جامعة بغداد
مكتبة العلوم السياسية

(26) الن تورين، مصر سبق ذكره، ص٩٣.
(27) هاني فحص، الاسلام والديمقراطية امتناع تحنيط الدولة، مجلة قضايا اسلامية، العدد ٢٨، ٢٠٠٢، ص١٩٥.
(28) الن تورين، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.
(29) الكواري، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
(30) نفس المصدر، ص٣٨.
(31) خميس البدري، تداول السلطة رؤية الممارسات السياسية في عراق الغد، مجلة الشورى العدد ٢/٢٠٠٥.
(32) هاني فحص، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.
(33) سيف عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠.
(34) نفس المصدر
(35) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(36) نفس المصدر.
(37) الكواري، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.
(38) د. عامر حسن فياض، مجلة السوال، العدد٢/٢٠٠٥.
(39) برهان غليون، بناء المجتمع العربي، في ندوة المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص٧٢٥.
(40) حسين علوان البيج، الشاشة السياسية في الدول المنافسة، الممالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٦١.
(41) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.
(42) انظر: فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٨، ص٢١-٢٤.
(43) نفس المصدر، ص٣٧.
(44) فالح عبد الجبار، الدولة المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
(45) ابو بكر احمد، مصدر سبق ذكره، ص٤-٥.
(٦) عامر حسن فياض، قراءة سياسية في قانون الحرب والدولة، العراقية للمرحلة الانتقالية، مقال، ص٥.